

أمر حكومي عدد 134 لسنة 2020 مؤرخ في 12 فيفري 2020 يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية طينة من ولاية صفاقس.
إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الشؤون المحلية والبيئة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته وخاصة القانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007،
وعلى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية، كما تم تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 119 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية وخاصة الفصل 400 منه،
وعلى الأمر العلي المؤرخ في 21 جوان 1956 المتعلق بالتنظيم الإداري لتراتاب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2000 المؤرخ في 31 جويلية 2000،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تكمتها وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009،

وعلى مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تكمتها وخاصة القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016،

وعلى الأمر عدد 511 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بإحداث بلدية طينة،

وعلى الأمر عدد 543 لسنة 1996 المؤرخ في أول أفريل 1996 المتعلق بضبط عدد وتسمية معتمديات ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 365 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016 المتعلق بإحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى قرار وزير الداخلية المؤرخ في 16 جويلية 1996 المتعلق بضبط المناطق التابعة لمعتمديات ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى محضر تحديد ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري المتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية طينة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تضبط الحدود الترابية لبلدية طينة بالخط المغلق (أ-ب-ت-ث-ج-ح-خ-د-ز-ز-س-أ) المبين باللون البرتقالي بالمثل المصاحب لهذا الأمر الحكومي والمعرف كما يلي:

الشمال-الشرقي:

ينطلق الحد من النقطة (أ) ($X = 649755.26 / Y = 3836056.45$) على مستوى وادي الشرشار متجها نحو الشمال الشرقي متبعا مسلكا، مروراً بنقطتي الارتفاع 27 و28 ثم يعبر الطريق الدائري رقم 11 في النقطة (ب) ($X = 651206.94 / Y = 3837597.39$).

من النقطة (ب) يواصل الحد بنفس الاتجاه، أين يمر بالطريق الجهوية رقم 926 في نقطة الارتفاع 29 ثم يتبع طريقاً مروراً بنقاط الارتفاع 22، 19 و18 ويصل إلى النقطة (ت) ($X = 653427.41 / Y = 3839293.39$).

من هنا يتبع الحد طريقاً في اتجاه الشمال الشرقي مروراً بنقاط الارتفاع 21، 20 و18 ثم النقطة (ث) ($X = 655349.49 / Y = 3841101.81$) أين يحيط بمطار صفاقس- طينة الدولي مروراً بالنقاط (ج) ($X = 655616.54 / Y = 3840883.38$) و(ح) ($X = 656147.87 / Y = 3841141.11$) و(خ) ($X = 655770.49 / Y = 3841466.19$).

من النقطة (خ) يواصل الحد طريقه في اتجاه الشمال الشرقي وصولاً إلى وادي عقارب في النقطة (د) ($X = 656936.60 / Y = 3842513.27$).

الجنوب-الشرقي:

من النقطة (د) يتجه الحد نحو الجنوب الشرقي متبعا وادي عقارب ومراراً بجسر على طريق قابس في النقطة (ز) ($X = 657814.44 / Y = 3841733.60$) ثم يتبع وادي الميو بنفس الاتجاه حتى النقطة (ر) ($X = 658912.64 / Y = 3841020.34$).

الجنوب-الغربي:

من النقطة (ر) يتبع الحد حدود ملاحات طينة في اتجاه الجنوب الغربي وصولاً إلى النقطة (ز) ($X = 652460.04 / Y = 3833415.78$).

الشمال-الغربي:

من النقطة (ز) يتبع الحد مسلكاً في اتجاه الشمال الغربي عابراً الطريق الوطنية رقم 1 في النقطة (س) ($X = 651674.93 / Y = 3834148.14$) ثم يتبع وادي الشرشار بنفس الاتجاه مروراً بنقطتي الارتفاع 16 و17 ثم نقطة الانطلاق (أ).

الفصل 2 - تضع بلدية طينة في ظرف ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الأمر الحكومي علامات حجرية في شكل أهرام قائمة الزوايا بالنقاط المذكورة بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي.

الفصل 3 - يتم تعليق نسخة من هذا الأمر الحكومي والمثل المصاحب له بمدخل مقر البلدية مدة شهر ابتداء من تاريخ دخول هذا الأمر الحكومي حيز النفاذ.

الفصل 4 - وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 12 فيفري 2020.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

وزير الشؤون المحلية والبيئة

مختار الهمامي

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

نورالدين السالمي